الثورة
الاحد 18 شعبان 1433هـ 8 يوليو 2012م العدد (17400)
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770

على طريق إصلاح الخدمة المدنية

مقترح بآلية مؤقتة للتدوير في الوظائف القيادية العليا

(2-2)

طاهر شمسان

معايير نجاح الثورة في تحقيق أهدافها:

تثير كلمة «الثورة» حساسية خاصة عند بعض الفرقاء الذين يفضلون عليها كلمة «أزمة»..والبعض يقول إنها «أزمة مفتعلة».. لكن الجميع تقريبا يجمع على ضرورة «التغيير»..وحتى الرئيس السابق علي عبد الله صالح قال أكثر من مرة: «نحن مع التغيير»..وإذا كان الأمر كذلك فليس من الحكمة أن تستغرقنا الخلافات الشكلية حول المسميات..ولكن: هل نجح التغيير في اليمن؟ وما هي معايير قياس نجاح التغيير؟

مازال الوقت مبكرا للحديث عن النجاح أو الفشل..لكن هناك معايير يتداولها الباحثون لقياس نجاح أو فشل التغيير في تحقيق أهدافه..ولبعض هذه المعايير علاقة مباشرة بالجهاز الإداري للدولة..فلننظر أولا في هذه المعايير مجتمعة.

١ – إعادة توزيع وانتشار القوة السياسية.
٢ – إعادة بناء المؤسسات السياسية
٣– إعادة توزيع الثروة والموارد الاقتصادية والاجتماعية.
٤ – إقامة مجتمع قائم على استقرار الحرية لا على استقرار الاستبداد.
٥ – المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.
٦ – صياغة نظام سياسي دستوري قائم على المواطنة والدولة المدنية.
٧ – موضعة البلاد على مسار التنمية المستدامة (بما في ذلك إنعاش الإقتصاد ورفع معدلات التشغيل بشكل أساسي).
٨ – تعزيز السيادة الوطنية وبناء علاقات خارجية غير قائمة على التبعية.

هذه ثمانية معايير أو مؤشرات يمكن من خلالها قياس نجاح أو فشلالتغيير في تحقيق أهدافه..والملاحظ أن المعيار الأول ينص على إعادة توزيع وانتشار القوة السياسية بينما ينص المعيار الثاني علىإعادة بناء المؤسسات السياسية.. وكلمة «السياسية» في الحالتين توحي من الوهلة الأولى بأن هذين المعيارين لا يتعلقان بالجهاز الإداري للدولة..غير أنه من الخطأ الإستسلام لهذا الإيحاء.. صحيح أن أهم المؤسسات التي يجب أن يصار إلى إعادة بنائها هي المؤسسة الدستورية كون ذلك سيعيد رسم شكل العلاقة بين سلطات الدولة ومؤسساتها وتحديد ملامح النظام السياسي الجديد.. غير أن إعادة إصلاح وهيكلة الجهاز الإداري للدولة واحدة من أهم عمليات إعادة بناء المؤسسات السياسية..فالمعروف أن هذا الجهاز خضع لسنوات طويلة للتسييس المنظم والممنهج وبإشراف مباشر وغير معلن من أجهزة الأمن وتحول بسبب ذلك من فضاء عام يخضع لمنطق الدولة إلى فضاء خاص ملحق بمراكز القوى في السلطةولذلك استشرى فيه الفساد وفقد عنصري الكفاءة والحياد السياسي..ومن الصعب إنجاز عملية التحول الديمقراطي من غير إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يعيد توزيع وانتشار القوة في كل مفاصله لصالح الدولة.

يضاف إلى ذلك أن المعيار الثالث الذي يتحدث عن «إعادة توزيع الثروة والموارد الإقتصادية» يستوجب القضاء على الفساد في الجهاز الإداري للدولة وسد كل الأبواب أمام المداخيل غير المشروعة..وهذا يحتم إسناد الإصلاح الإداري بإصلاح النظام المالي..أما المعيار الرابع فينص على «إقامة مجتمع قائم على استقرار الحرية لا على استقرار الاستبداد»..ومن البديهي أن القضاء على تسييس الوظيفة العامة هو من بين أهم شروط قيام المجتمع القائم على استقرار الحرية.

معنى إعادة توزيع القوة في الجهاز الإداري للدولة:

إن استقرا الجهاز الإداري للدولة وكفاءته وحياده السياسي تستوجب عدم خضوعه للمحاصصة السياسية لصالح أحزاب ومراكز قوى تحت مبرر إعادة توزيع وانتشار القوة..فإعادة التوزيع هنا لا تعني إحلال نخب ناصرت الثورة محل نخب أخلصت للنظام السابق ولا تعني النقل من فضاء خاص إلى فضاء خاص آخر..إن إعادة التوزيع تعني في المقام الأول النقل من الفضاء الخاص السلطوي إلى الفضاء العام الدولوي أي إعادة الجهاز الإداري إلى حظيرة الدولة وإلى الشعب..وما لم يتم ذلك فإن هذا الجهاز لن يكون مستقرا ولن يكون كفؤا ولن يكون محايدا وسيظل بيئة منتجة وحاضنة للفساد بكل أشكاله وأحجامه.

معنى الحياد السياسي في الجهاز الإداري للدولة:

يقال الجهاز الإداري للدولة ولا يقال الجهاز الإداري للسلطة..ومعنى ذلك أن هذا الجهاز ينتمي إلى فضاء الدولة أي إلى العام المشترك بين كل المواطنين.. وأهم ما يجب أن يميزه هو الإستقرار المؤسسيوالكفاءة في الأداء والحياد السياسي..وهذه الميزات الثلاث هي التي تجعله مؤهلا لتنفيذ أي برنامج إنتخابي ينال الأغلبية الشعبية بغض النظر عن الحزب صاحب هذا البرنامج..وعندما نتحدث عن الحياد السياسي في الجهاز الإداري فإننا نتحدث عن حياد المؤسسة وليس عن حياد المنتسبين إليها..وحياد المؤسسة تضمنه منظومة حمائية منالقوانين واللوائح والضوابط والإجراءات التي تحول دون أن تتأثر بانتماءات منتسبيها..لهذا لا يجوز أن يكون الإنتماء الحزبي معيارا لتبؤ المواقع القيادية في الجهاز الإداري للدولة..كما لا يجوز أن يكون هذا الإنتماء سببا لحرمان صاحبه من تبؤ الموقع القيادي الذي يستحقه وفقا للقانون..فمن يتبوأ وظيفة عليا في الجهاز الإداري للدولة يجب أن يكون متحررا تماما من أي شعور بالإمتنان لحزبه في تبؤ هذه الوظيفة..وفي المقابل يجب أن لا يكون هناك أدنى شعور لدى الموظف بأن انتماءه الحزبي أدى إلى حرمانه من الترقي الوظيفي.

إصلاح الأوضاع لا تغيير الأشخاص:

الأصل في الإنسان هو الصلاح والاستثناء فيه هو الفساد..وبالتالي لا يوجد أناس فاسدون وإنما توجد أوضاع فاسدة تفسد الناس معها..والجوهري في إعادة توزيع القوة داخل الجهاز الإداري للدولة هو إصلاح الأوضاع الفاسدة لا تغيير الأشخاص..فالإصلاح هو الهدف وتغيير الأشخاص هو الوسيلة..ومن غير المجدي تحويل الوسيلة إلى هدف من خلال المحاصصة.

التدوير في الأوضاع الطبيعية:

في الأوضاع الطبيعية يتم اختيار شاغلي الوظائف القيادية العليا في ضوء قاعدة بيانات دقيقة يستند إليها في المفاضلة الموضوعية بين المرشحين..وفي حالة اليمن لا توجد قاعدة بيانات من هذا النوع لأن تسييس الوظيفة العامة قام على مبدأ تقريب أهل الثقة واستبعاد أهل الكفاءة فانتفت الحاجة إلى قاعدة البيانات لتحل محلها تقارير مخبري الأجهزة الأمنية.. ولكي لا نعيد إنتاج تسييس الوظيفة العامة يجب إسقاط هذا المبدأ وتمكين أهل الكفاءة وليس أهل الثقة..وبما أننا نفتقر إلى قاعدة بيانات تساعد على تمكين أهل الكفاءة فالمطلوب إيجاد آلية تقوم مؤقتا مقام قاعدة البيانات وتجعل التدوير في الوظائف القيادية العليا مقنعا..والتدوير المقنع هو الذي يتسم بالعقلانية والشفافية ويكون قانونيا ونظاميا ويتحقق بإجراءات سليمة وبسرعة وسلاسة دون أن يستدعي أية مقاومة قادرة على المحاججة والتعطيل.. وكان على حكومة الوفاقالوطني أن تستحدث آلية تحل مؤقتا محل قاعدة البيانات ريثما يتم إيجاد هذه القاعدة لكن معظموزرائها ذهبوا مذهبا محبطا في تكريس مبدأ التقريب والاستبعاد بمعايير سياسية.

التدوير لا يعني الاجتثاث:

قلنا إن التدوير يجب أن يكون مقنعا..ومن متطلبات الإقناع أن يكون باب التدوير مفتوحا على مصراعيه أمام كل الكفاءات بعيدا عن منطق المحاصصة..فالتغيير كما أسلفنا هو ضد أوضاع وليس ضد أشخاص أو انتماءات..والأشخاص لا يتم تغييرهم أو استبعادهم إلا عندما يكونون مسهمين في صناعة الأوضاع الفاسدة ولهم مصلحة في استمرارها أو أنهم جاؤا إلى مواقعهم القيادية بفضل هذه الأوضاع..وعضو المؤتمر الشعبي العام إذا تبوأ موقعا قياديا في الخدمة المدنية بفضل كفاءته فقط سيكون بالضرورة متحررا من ضغوط إنتمائه الحزبي على إنتمائه الوظيفي..وهذه قاعدة تسري على كل الكفاءات المنتمية لأحزاب وهي في أساس إستقرار الجهاز الإداري للدولة.. وكانعلى ممثلي المؤتمر الشعبي العام في حكومة الوفاق الوطني أن يضغطوا باتجاه إيجاد آلية للتدوير تنتصر لمنطق بناء الدولة وتكبح ثقافة الاستبعادومنطق المحاصصة بين مراكز القوى..أما أن يتشبث المؤتمريون بمواقعهم في الجهاز الإداري للدولة وكأنها حق مكتسب ثم يخرجون على الناس يصرخون:»التتار قادمون»..فهذا لن يجنبهم شرب العلقم الذي ظلت الأحزاب الأخرى تشربه غصبا أيام عز المؤتمر.

التدوير والكرامةالشخصية:

هناك كفاءات منتمية إلى أحزاب لكنها غير محسوبة على مراكز القوى في أحزابها.. وهناك كفاءات غير منتمية لأحزاب ولا مقربة من مراكز القوى..و كل هذه الكفاءات يجمع بينها قاسم مشترك هو أنهاغير معروفة عند من بيده أن يزكيها أو يرشحها أو يدفع باتجاه تعيينها..ولسان حال الكثير منها يقول: إذا جاء التعيين بكرامة فأهلا وسهلا به ما لم فليس لدي إستعداد أن أريق ماء وجهي عند من قد يسيء فهمي..وإذا كان الإحساس بالكرامة الشخصية قيمة إنسانية عليا فمن الظلم أن يكون حرص الإنسان على كرامته سببا في حرمانه من حق توفرت له شروط استحقاقه..لهذا يجب أن يكون باب التدوير مفتوحا على مصراعيه أمام هذه الفئة من الكفاءات دون أن يكون أي منها مضطرا لطرق باب هذا الوزير أو ذاك..ومن العيب على أي وزير يدرك مهمته الحقيقية في هذه المرحلة الصعبة والمعقدةأن يقبل بدور «سمسار محاصصة مهينة» لصالح حزب أو مركز قوة وهو يعلم أن شباب اليمن خرجوا إلى شوارع المدن يواجهون الموت بصدور عارية بحثا عن دولة تحفظ للإنسان كرامته.

الآلية المؤقتة المقترحة للتدوير:

المقصود بالآلية هنا منظومة من الإجراءات المؤهلة لتحرير الوظيفة العامة من التسييس الذي مارسه المؤتمر الشعبي العام وفي الوقت نفسهحماية الجهاز الإداري للدولة والوظيفة العامة من المحاصصة السياسية بين أطراف حكومة الوفاق الوطني ومن سطو مراكز القوى مع ضمان تحقيقالإصلاحات الضرورية في الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يؤمن له الاستقرار المؤسسي والكفاءة في الأداء والحياد السياسي ويعيده إلى حظيرة الدولة..وتكون هذه الآلية مؤقتة ينتهي العمل بها عندما تستكمل عملية الإصلاح في المؤسسة أو الهيئة أو المصلحة أو الوزارة المعنية..ويجب أن تتضمن الآلية معايير قياس إنجاز عملية الإصلاح.. وعندما تستكمل هذه العملية يتم فك ارتباط المؤسسة أو الهيئة أو المصلحة أو الوزارة المعنية بالآلية المؤقتة ويعلن عن أهليتها للعمل بالآلية الدائمة وفقا لقانون الخدمة المدنية وآليته التنفيذية..ومعنى ذلك أن الآلية المؤقتة هي فقط لإعادة تأهيل الجهاز الإداري في كل مرافق الدولة.

إن اقتراح الآلية هو عمل فني يجمع بين الخبرة الإدارية والدراية القانونية ولا يتضمن شبهة الاستهداف السياسي لأي طرف..ويجب أن تنجز الحكومة مشروع الآلية وتعرضه للنقاش في حلقات مصغرة لممثلي الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ثم تستوعب الملاحظات المقدمة عليه ليكون جاهزا للإصدار بصيغته النهائية..وعلى وجه العموم يبدأ تنفيذ الآلية بإصدار قرار جمهوري بتشكيل هيئة مؤقتة لإصلاح الخدمة المدنية يكون من بين أبرز مهامها استبعاد الوظائف القيادية العليا من المحاصصة السياسية وتحرير الوظيفة العامة من أي تسييس وجعل الترقي في السلم الوظيفي متاحا لكل من يستحقه وفقا للقانون بغض النظر عن انتمائه الحزبي أو الجهوي أو الفئوي.

وتتشكل الهيئة من تكنوقراط مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ويتفق على عددهم وطريقة اختيارهم ويكون لها خبير دولي يعمل معها كمستشار مقيم على حساب المانحين..وتضم الهيئة في عضويتها ثلاثة مراقبين من أعضاء القضاء الإداري تكون مهمتهم فقط التوقيع على سلامة ونزاهة محاضر اجتماعات الهيئة المرفوعة لرئيس الوزراء ورئيس الجمهورية والتي على أساسها يتم إصدار قرارات التعيين للوكلاء ورؤساء الهيئات والمؤسسات والمصالح الحكومية ومدراء العموم.

يتم انتدابقاض إداري يتفرغ خلال فترة عمل الهيئة للفصل في التظلمات التي قد تنشأ..ويحق لأي حزب ممثل في حكومة الوفاق الوطني أن يكون له ممثل في الهيئة بصفة مراقب يوقع على سلامة المحاضر.. وفي حالة غيابه يسقط هذا الحق في التوقيع..ويشترط في ممثلي الأحزاب أن يكونوا من أصحاب الكفاءة ومؤهلين للطعن المسئول أمام القاضي الإداري المنتدب في حال حصل أي إنحراف عن قواعد النزاهة في عمل الهيئة أو في محاضرها..وأي محضر يكون محل طعن لا يرفع إلى رئيس الوزراء ولا إلى رئيس الجمهورية حتى يفصل القاضي الإداريالمنتدب في هذا الطعن خلال فترة زمنية أقصاها أسبوع. ويعتبر حكم القاضي المنتدب نهائيا إذا كان ممثلو القضاء الإداري في الهيئة مجمعين على نزاهة المحضر موضوع الطعن..ويكون من حق الهيئة أن تطلب تغيير ممثل أي حزب إذا خسر ثلاثة طعون متتالية..ومن حقها حرمان أي حزب من الرقابة على عملها ومحاضرها إذا خسر هذا الحزب ستة طعون متتالية.

يكون عمل الهيئة على قدر كبير من الشفافية والعلنية وتقتصر إعلاناتها على منتسبي الجهة المراد التدوير فيها وإذا تبين أن هذه الجهة تفتقر إلى الكفاءة المطلوبة يفتح باب الترشيح لمتنافسين من خارجها..وتبت الهيئة في كل ملف يصل إليها خلال فترة لا تتجاوز أسبوعا واحدا..ولها أن تقبل الملف أو ترفضه مع بيان الأسباب..ويجب أن يحتوي الملف على كل ما يثبت أهلية المتقدم للدخول في المنافسة بما في ذلك تصوره المكتوب لمشاكل مؤسسته والحلول التي يقترحها للإصلاح..كما يخضعالمتنافسون لمقابلات شخصية صارمة وفقا لمبدأ :»ممنوع النجاح السهل»..وكل من يعبر الامتحان بنجاح يعمل به محضر وفي ضوء هذا المحضر يصدر به قرار التعيين.

وكل من يحصل على قرار تعيين يقدم تقريرا دوريا إلى الهيئة عن نجاحه أو فشله في إعادة تأهيل النطاق الذي عين فيه وعلى الهيئة أن تتأكد من سلامة هذه التقارير ميدانيا حتى يكون بمقدورها فك ارتباط هذا النطاق بالهيئة المؤقتة وتمكينه من استئناف حياته وفقا للآلية الدائمة التي ينظمها قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية..ويتم فك الارتباط بموجب محضر تؤكد فيه الهيئة أن النطاق المعني قد أعيد تأهيله وأن أوضاعه غير قابلة للإنتكاس..ومن حق الهيئة أن تقترح إلغاء وزارة الخدمة المدنية وتحويلها إلى ديوان عام لشئوت الموظفين إذا رأت أن ذلك من ضرورات إصلاح الجهاز الإداري للدولة.. ومن الطبيعي أن يسري مفعول هذا المقترح على كل الجهات التي شهدت حتى الآن تدويرا بموجب قرارات تعيين قامت على المحاصصة أو المحسوبية أو الاستحسان الشخصي..ومن حق الذين استفادوا من هذه القرارات أن يثبتوا أهليتهم لها من خلال الآلية المقترحة هنا.

هذه بعض الأفكار التي أردنا بها تقريب المقترح للجهة التي ستضع مشروع الآلية.. وهذه الجهة هي بطبيعة الحال حكومة الوفاق الوطني الملزمة بإصلاح الخدمة المدنية كخطوة من بين عدة خطوات مطلوبة من أجل الانتقال إلى نظام ديمقراطي كامل حسب ما ورد في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية..

ملاحظة:

أعد هذا المقترح بطلب من « منتدى الحوار الفكري وتنمية الحريات « ..وهو من بين مجموعة أفكار وأوراق ومقترحات يود المنتدى أن يشارك بها في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني المرتقب.

قراءة في الحال العربي الراهن

نجيب محمد الزبيدي

يحاول البعض ممن اعتراهم هول الصدمة غير مصدقين على الأقل في قرارة أنفسهم فقط بأن ثورات الربيع العربي قد قلبت الأمور رأسا على عقب وها هي الأحداث والمستجدات تبرز وبقوة على أرض الواقع والمتابع لإفرازات هذه المرحلة سيدرك يقينا بأن ثمة وقائع هي حاصلة في معظم الأقطار العربية التي طالتها شرارة هذه الثورات فبالرصد الدقيق لمجرى الأحداث نجد انهيار كامل لأنظمة حكمت بالحديد والنار واستمر حكامها متربعين فوق كراسي الحكم وطال بها المقام كثيرا منها من لبث ٤٠ عاما وآخرين لـ٣٥ عاما و٣٠ عاما و٢٥ عاما وهكذا دواليك والمتبحر في علوم السياسة وتداخلاتها وتشعباتها وإفرازاتها وما لها وما عليها هي أشبه بالحلقات المترابطة الكل يكمل بعضه وأعني بذلك الاستفراد والتفرد الكامل وحصر وتمليك كل مؤسسات الدولة كاملة مدنية وعسكرية ولا سيما السيادية كالدفاع والخارجية والداخلية ولهذا كله وبسبب هذا التفرد والتعنت بسبب فخامته وسيادته وحضرته ومن يلف لفه ومن يغني موالـه ويصفق لـه ولست أدري حقا لماذا العرب وحدهم دون غيرهم تلازمهم هذه الصفات المذمومة أرجعوا للتاريخ القديم جدا ثم للحقبة ما بعد الخلفاء الراشدين عهدي بني أمية وبني العباس وما تلاهما وجاء بعدهما الكامل بانفراط العقد وخراب الديار والبكاء على الأطلال من بداية القرن العشرين وحتى اليوم في عهدنا الجديد الحالي القرن الحادي والعشرين فيا للعجب يا للدهشة تفرقت أيادي سبأ وهب الاستعمار يعبث ويحتل كل البلاد العربية قاطبة والأمس بالشعار الجميل فرق تسد وضاعت فلسطين بوعد بلفور وتفرق العربان «باتفاقية سايكس بيكو» ثم جاء المد الشيوعي للاتحاد السوفيتي لفترة من الزمن وعاث بالأرض الفساد ثم أنفرط عقده وتفكك والآن الحاكم المتفرد «القطب الوحيد» أمريكا تلعب بالبيضة والحجر تفرد لوحدها لا شيء يهمها على الإطلاق من هذا العالم غير مصالحها فقط ومصالح ربيبتها إسرائيل والعصا لمن عصى والرد جاهز لكل المخالفين.

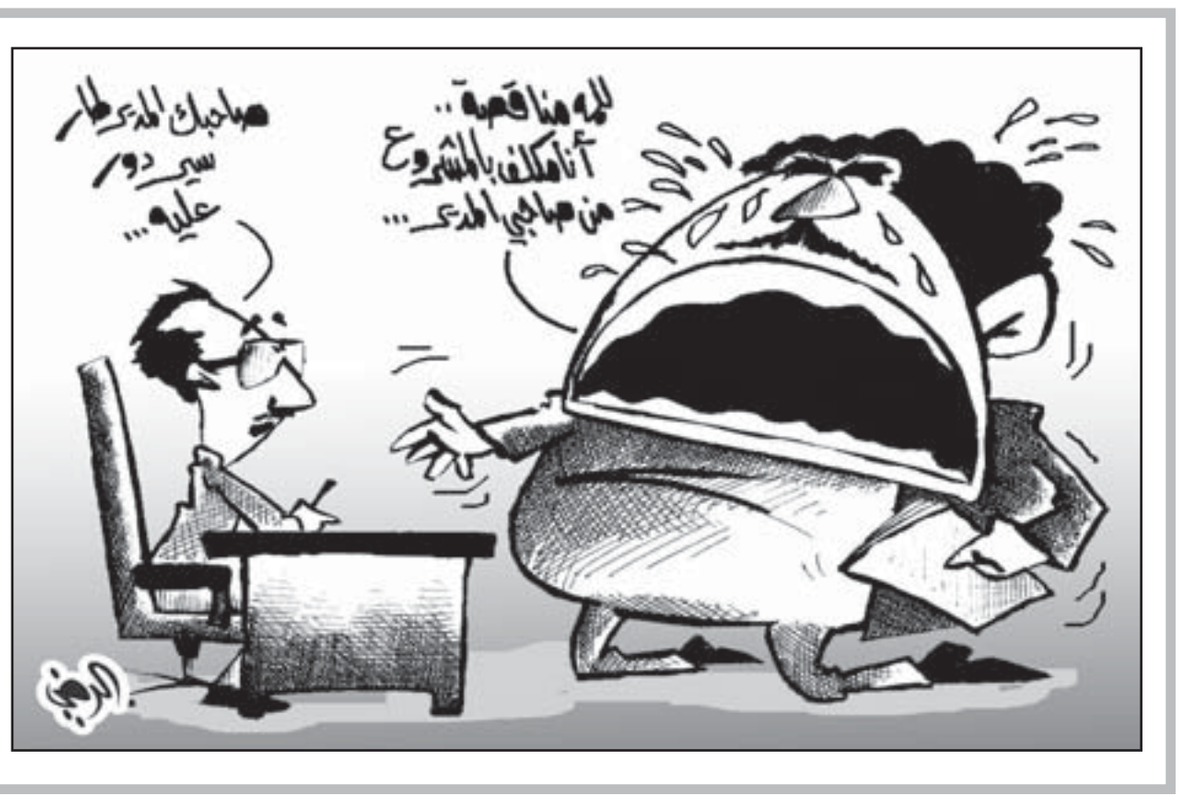

فيسبوكيات

facebook

الجمر يتقد

احمد صالح الجبلي

أنت يمني ولك أن تفخر بنفسك، ولكن الذين حولك يريدون لك أن تكون ملكا لهم.. لقد تحررت وخرجت من القمقم نافضا ريشك كطير وليد.. أفزعت الجيران فخرجوا ينصبون لك الشباك، ويرمونك بالنبال ليشجّوا جناحك حتى لا تبعد بحثا عن الحبّ والحب.. آه يا حبيبي المسكين كم أتعذب وأنا أراك تحبو بين الكوم والكوم..

تتدحرج وأنت تصعد، وتصعد وأنت تتدحرج وشيخ القبيلة مع شيخ الجامع، وتاجر الحي يسكبون ماء النار في طريقك كمشهد في قصة كرتون.. آه يا بني الحائر.. من كتب عليك الشقاء، ومن قال أنه ليس من حقك أن تقول، وأن تفعل، وأن تزدهر، وأن تسعد.. من قال أنه ليس من حقك أن تخرج رأسك من الكوه كي تنتفض، ومن قال أنه ليس من حق الجمر أن يتّقد.

لا نلدغ مرتين

سامية الأغبري

تاجر البعض بالثورة.. ثم بالشهداء.. ثم بالجرحى واليوم يريدون المتاجرة بالحوار.. لو سمح لهم وصدقوهم سأقول فعلا ان الشباب والشعب لم يعوا بعد أن هؤلاء البعض يستخدمونهم بحقوقهم ودمائهم وآلامهم، وسأقول ان المؤمن لايلدغ من جحر مرتين ،وإذا لدغوا مرة اخرى يستحقون ذلك.

على قارعة الطريق

عبدالفتاح إسماعيل المضواحي

■ تكدّست الأكياس السوداء والبيضاء والحمراء في كل مكان وفي كل شارع وفي كل أركان المدينة.. وتناثرت الروائح والعطور عبر كل أمواج الأثير.. واختلطت أصناف الطعام في شكل من التضامن مع العمال المضربين عن الطعام الزائد عن البطون المنتفخة.. فالقُمامة كالتوابيت لا تفرّق بين أطعمة الجياع وأطعمة المترفين.. في هذه الصناديق تستوي الفضلات ويمتزج الاشباع بالحِرمان، والارهاق بالسُرّاق، وتختلط دموع البؤساء بمجون المتخمين وضيق الشهريّة بغلاء الأسعار وبالخُطط الجهنّمية.. وبالأزمة العالمية.. وبنقص في الحكمة في تدبّر البؤس الذي استفحل في البيوت وفي الجيوب وفي القلوب..إلى متى ستظلّ قماماتنا ملقاة على قارعة الطريق.؟ وإلى متى تظلّ الأيادي الوسخة تختفي وراء الأعذار؟.